

ليس دخان نفس النجاسة بل دخان نجس وهو لا يمنع الاتصال به نجس
 كما يجوز لبس الثوب النجس ولو لا حاجة آدم لم يجلس به نصي كما جرم نبي
 وعله عفا عن قتل ذلك الدخان دون لغيره أم لا **الجواب**
 والله الموفق للصواب انه لا يجوز التمسك بالحدود الاضطرار المتخس سوا لغيره كما
 لا يجوز التمسك بالدهن المتنجس والمسد والدمع الا الذي اول العظم
 اخراجه ولا فرق بين ما يجس بعرض وغيره ودخان النجاسة ضربا واحدا
 دخان الاعيان النجسة فحسب الاتفاق والبعدها في كل ما ينجس والناهي
 دخان ما يجس من الادمان الفاخر **فقال** الامام الظاهر
 طهارة لانه من حر الدهن **قال** الشيخ العزق في محصر النجاسه والاجبه
 لما ذكره الامام لانه وان كان من حر الدهن فقد حكم عليه بالنجاسه
 ولا فرق بين اخلاطها وانتشارها انتهى واما التقدير في صور الملو
 دون حر الدهن لا يقضى **فقال** صاحب جواهر لبس الثوب المتنجس
 نجس غير محض عنه حيث الملوث في الصور **السؤال** يوجد
 الثوب فيها وحيث نجاسة الدخان عنى عن قلبه والله سبحانه عالم
باب **الاشنة مستله** وحديث من تمسك بالعصيف
 قوله ما تعقبت الامام السموي في الكلام على تطهير الفوق والنجاسة
 لانه ان كان من اركان الشخص اخلاطه بل نجاسة من الماء الملوذ ويطهره
 بذلك كاهن طاهر كانه لم ينجس **فقال** فيما ظهر للملك كالعنه والادبي
 والهمم وهو كسوا والوض الذي ذكره الاصحاب في الهمم انما هو فيما اذا

عنه انما هو
 في النجاسة

لعت

لعت الماتع انما يشترط كلام الامام السموي في صحيحه في ذلك لكن يقع
 الفلام اذ الماتع متعين كما لا يخفى ولم يرد الامام السموي ان ذلك
 منعت لا يرد ان الماتع هو ظاهره وكلامه وانما اراد ان ذلك يشتمل
 في تطهر الزنة **الجواب** ان ظاهر كلام الامام السموي
 رحمه الله تعالى ان يقع الشرط لظهور نجاسته فاقبل ونحوه يقول لا
 يشترط ذلك بل الشرط الاثنان اما الى الهمم غير رفع ويكون الماتع
 عام لا يرد ان ذلك اشكال وليس في الهمم سهولة بل في عسر مشقة
 ظاهره والفتنه بالهمم انما هو لا يتاخر من الماء الكثرة
 قليلا وجعل في زده على شانه او اذ امطر الفوق كما لو اذ ار الماء
 القليل على حجاب الانا النجس فطهره بركه وسئلنا اولى واحدا
 وضع اليد النجسة في الماء القليل فلا يمنع من نجاسته ففقه لعدم الورد
 والله سبحانه اعلم **مسئله** في من فرست فانه فرغت تحت
 يمينه ولو غاب في ماله كثره وقت وقيل طاهر فجامع من منفعته دون
 حكمه يطهران الفوق والسؤال بعد الغيبة المذكور ولا تزوا عليها
 في السؤال **الجواب** المعروف من جملة تطهران التورع مع الحكم
 اليه **الجواب** الله اعلم وهذا لما اختلف فيه في الحق ما ذكر
 ان الاصح في صور السؤال عدم نجس الماء المذكور مع الحكم
 بنجاسته الفوق والظاهر في السؤال **فقال** في صرح في ذلك الشيخ
 ويشترط الرض والامام الزكي في الحاد من غيرها وهو ظاهر

وكذا ان
 الاضطرار
 مطلق